

يتم تسيير الموانئ بأنماط مختلفة باختلاف درجة استقلالها عن الدولة، فبعد أن أسندت للمؤسسات المينائية الجزائرية الوظيفة الإدارية واحتكار النشاطات التجارية فيها جاء تعديل القانون البحري لسنة 1998 بنظرة جديدة لقطاع الموانئ لرفع مستوى أداءها، حيث قام بالفصل بين المهام الإدارية ومهام الخدمة العمومية من جهة، وبين النشاطات التجارية من جهة أخرى وذلك عبر إنشاء السلطات المينائية الثلاث بموجب المرسوم 199/99 المتضمن تحديد القانون الأساسي النموذجي للسلطة المينائية، وإلغاء احتكار النشاطات التجارية الممارسة في الموانئ من قبل المؤسسات المينائية، إلا أن عدم تفعيلها تطبيقياً أو تفعيلها في ظل المعطيات القانونية السارية يطرح مسائل أو بالأحرى إشكالات قانونية عدة في نطاق الإطار القانوني لمهام الموانئ.

### إشكالية الملتقى

بالنظر إلى وزن الموانئ- إن كان على المستوى الدولي أو الوطني-، وحجم العمليات أو النشاطات الدائرة فيها، والتي لا بد وأن تكون مؤطرة بشكل دقيق يسمح لها بأداء مهماتها وفقاً لضوابط تتناسب مع خصوصياتها، وغيرها من المعطيات التي تجعل من مسألة البحث عن الإطار القانوني للمهام أو النشاطات التي تباشرها الموانئ البحرية- سواء المتعلقة منها بالخدمة العامة أو النشاطات التجارية- من المسائل الجدية. هذه الاعتبارات تقتضي معالجة الموضوع من خلال البحث عن السبل القانونية الفعالة لإدارة الموانئ من خلال الإشكالية التالية: فيما تتمثل الضوابط القانونية لتسيير واستغلال الموانئ البحرية وإدارتها؟



### أهمية الملتقى

تعتبر الموانئ عصب الاقتصاد منذ القدم، بالنظر لدورها المهم في النقل البحري الذي سهل حركة التجارة الخارجية وتعزيز النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية. حيث يعد النقل البحري وسيلة هامة لتسيير عجلة التجارة الخارجية حيث أن أكثر من 80% من التجارة السلعية العالمية تنقل بحراً وتتم من خلال الموانئ الواقعة في مختلف مدن العالم.

تزداد حركة النشاط التجاري كلما كان الميناء بالمواصفات التي تسمح باستقبال أعداد وأحجام متفاوتة من السفن والبواخر والناقلات، وكانت هنالك بنى تحتية متكاملة وتكنولوجيات متطورة ومختلف العوامل الجاذبة لحركة النقل البحري، لتزداد بذلك إيرادات البلد المتحققة من خلال حركة الصادرات والواردات، التي قد تعمل بشكل مزدوج على خفض تكاليف البضائع المستوردة والسلع الاستهلاكية والمواد الخام، وفي المقابل تمنح ميزة تنافسية للسلع الوطنية المصدرة، وتحقيق إيرادات من العملات الأجنبية ما يوفر مورداً رئيسياً في تمويل النفقات وتحسين ميزان المدفوعات.

تعمل الموانئ على دعم سيادة الدولة وتعزيز استقلالها الاقتصادي والسياسي ويمنحها دوراً استراتيجياً مهماً في موقعها بين الدول وتعي أواصر العلاقات الدولية في المنطقة بمختلف اتجاهاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى العسكرية.

لا تقتصر أهمية الموانئ في النطاق الدولي فحسب، إنما تعمل وطنياً على تنمية المناطق المجاورة له وتحقيق مكاسب للمشاريع القريبة منه، فضلاً عن زيادة حركة النقل البري وعوامل الجذب لمشاريع القطاع الخاص والربط بالسكك الحديدية وغيرها من الفرص الاستثمارية والبنى التحتية التي ترفع من مكانة المناطق المنتمة للميناء. هذا وتزداد أهمية الموانئ كلما تميزت وانفردت بإضافة التقنيات المتطورة إلى الميناء من خلال الإضافات التي تحقّقها الرقمنة والذكاء الاصطناعي والتقنيات التكنولوجية، التي تمنح له فرصة لزيادة الكفاءة الإنتاجية لمستقبل الموانئ، وتحديد الأهداف ورسم الخطط والعمل على تنفيذها بالشكل المماثل للرؤية، فضلاً عن الإدارة المتميزة في تنظيم العمل بالموانئ.



مخبر الدراسات القانونية المعمّقة

بالتعاون مع مؤسسة ميناء جن جن - جيجل

ينظم الملتقى الوطني:

## النظام القانوني للموانئ البحرية

يوم: 26 أكتوبر 2023

بتقنية التحاضر المرئي عن بعد



## شروط المشاركة

- 1- أن يكون البحث في أحد محاور الملتقى،
- 2- الالتزام بقواعد البحث العلمي في التحرير والتوثيق.
- 3- يشترط ان يكون البحث أصيلا لم يتم نشره أو إلقاؤه في مناسبات علمية سابقة.
- 4- أن تكون المداخلات بالعربية، الانجليزية، الفرنسية.
- 5- تكتب المداخلة باللغة العربية بخط 14 Simplified Arabic وباللغات الأجنبية 12 Time new roman.
- 6- ترفق المداخلات باللغة العربية بملخص باللغة الإنجليزية، وترفق المداخلات باللغة الأجنبية بملخص باللغة العربية.
- 7- تدرج الهوامش في آخر البحث أوتوماتيكيا، حجم الخط 12.
- 8- تتراوح صفحات البحث من 12 إلى 20 صفحة بصيغة A4.
- 9- ترسل المداخلات كاملة في الأجل المحددة
- 10- تخضع جميع المداخلات للتحكيم العلمي للجنة العلمية للملتقى، وبلغ القبول أو الرفض لأصحابها بالبريد الإلكتروني.
- 11- لا تقبل المداخلات المشتركة ما عدا طالب الدكتوراه إجباريا مع الأستاذ المشرف، ولا يتم تقديم أكثر من مداخلة.
- 12- تنشر المداخلات في كتاب أشغال الملتقى.

## مواعيد هامة

\* آخر أجل لاستقبال المداخلة كاملة: 30 سبتمبر 2023.

\* الرد على المداخلات المقبولة: 10 أكتوبر 2023

ترسل المداخلات عبر الإيميل التالي:

portsmaritimes2023@gmail.com

## استمارة المشاركة

الاسم واللقب: .....

الرتبة العلمية: .....

المؤسسة المستخدمة: .....

التخصص: .....

الهاتف: ..... البريد الإلكتروني: .....

المحور: .....

عنوان المداخلة: .....

ملخص المداخلة: .....

Abstract : .....

## هيئات الملتقى

الرئيس الشرفي للملتقى: أ.د/ بن علي الشريف نور الدين

(مدير جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل).

المشرف العام على الملتقى: د/ بوببية نبيل

(عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية).

رئيس الملتقى: د/ بوشكيوه عبد الحليم

(مدير مخبر الدراسات القانونية العميقة).

رئيس اللجنة العلمية للملتقى: د/ حصايم سميرة.

رئيس اللجنة التنظيمية للملتقى: د. عمار فيصل.

## أعضاء اللجنة العلمية للملتقى

أ.د/ كامل مراد. جامعة جيجل	د. بوتوشنت عبد النور. جامعة تيزي وزو
أ.د/ خشمون مليكة. جامعة جيجل	د. بوعش وافية. جامعة جيجل
أ.د/ إرزيل الكاهنة. جامعة تيزي وزو	د. بن حموفتح الدين. مركز جامعي مغنية
أ.د/ خلاف فاتح. جامعة جيجل	د/ حوياد حياة. جامعة وهران
أ.د/ قاشي علال، جامعة البليدة2	د/ بو الخضرة نورة. جامعة جيجل
أ.د/ بن عمار محمد. جامعة تلمسان	د/ حايدي فاطمة. جامعة جيجل
أ.د/ حدوم كمال. جامعة بومرداس	د/ لعمامري عصاد. جامعة تيزي وزو
د/ بوشكيوه عبد الحليم. جامعة جيجل	د/ عبد الله لهندة. جامعة جيجل
د/ هاشمي حسن، جامعة جيجل	د/ كرمي ريمة. جامعة جيجل
د/ موكة عبد الكريم، جامعة جيجل	د/ مخلوفي مليكة. جامعة تيزي وزو
د/ رواحة نادية. جامعة جيجل	د/ لرقم رشيد. جامعة جيجل
د/ بن عيسى حياة. جامعة تلمسان	د/ دوان فاطمة. جامعة تيزي وزو
د/ ناجي زهرة. جامعة بومرداس	

## أعضاء اللجنة التنظيمية للملتقى

د/ سياب حكيم- د/ حصايم سميرة - أ/ يحيى عبد الحي- د/ شويط صباح-

السيد/شكيرد برهان الدين- السيد/لونيس أمين.

## أهداف الملتقى

- الهدف الرئيسي للملتقى إلى تبيين أوقات العمل والدراسات القانونية العميقة في الممارسات والسلطات القضائية.
- العناوين القانونية للمواضيع التي تهم أمن الموانئ.
- مهام السلطة القضائية في الموانئ الجزائرية.
- النشاطات أو المهام المهنية العامة منها والتجارية.
- الضوابط القانونية للاستثمارات الأجنبية في قطاع الموانئ.
- السبل الحديثة لإدارة الموانئ التي تسمح بتحقيق الدخول في إطار التنافسية العالمية من خلال التجارب الرائدة.

## محاور الملتقى

### المحور الأول: الإطار المفاهيمي للموانئ البحرية

- 1- الحدود القانونية للموانئ (التعريف بالموانئ، الأملاك العمومية المينائية والبحرية، أنواع الموانئ، الهياكل المينائية).
- 2- أنظمة تسيير الموانئ (على المستوى الوطني والدولي).

### المحور الثاني: الإطار القانوني لاستغلال الموانئ

- 1-- الهيئات الوطنية والدولية المكلفة باستغلال الموانئ (السلطات المينائية، المؤسسات العمومية، الشركات الاستثمارية الدولية).
- 2- الخدمات العامة في الموانئ (تطوير الأملاك العمومية المينائية، الصيانة، الخدمات المقدمة للسفن التجارية).
- 3- النشاطات التجارية في الموانئ(القطر، المناولة المينائية...).
- 4- الشراكة الأجنبية في قطاع الموانئ.

### المحور الثالث: أمن المنشآت المينائية والسفن

- 1- القواعد الدولية والوطنية لأمن السفن والمنشآت المينائية.
- 2- دور الإدارة البحرية في ضمان أمن الموانئ.

### المحور الرابع: الأساليب الحديثة لإدارة الموانئ

- 1- حوكمة إدارة الموانئ.
- 2- لوجيستيات إدارة الموانئ.
- 4- التنظيم القانوني لجودة إدارة الموانئ.
- 5- إدارة الموانئ الذكية (SPSS ، الرقمنة...).

### المحور الخامس: التجارب الحديثة (الرائدة) في إدارة الموانئ

- موانئ دبي، موانئ سنغافورة ...